

رؤية

■ ساطع راجي

الرغبات خلف النصائح

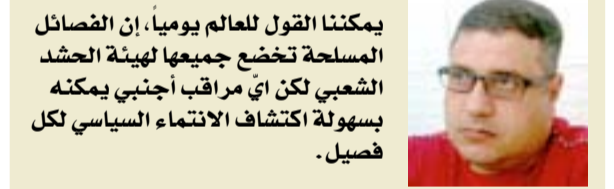
تخلّى الأمريكان والأوروبيون عن القيادات الكردية بطريقة ودرجة لم يتوقعها أو يحلم بها أشد أعداء هذه القيادات خصومة، كان سبب التخلي العاصف هو عدم استماع القيادات الكردية لنصائح الأمريكان والأوروبيين في موضوع الاستفتاء، هذا درس واضح لمن لا يستمع للنصائح التي تعبر عن رغبات، فهذا العالم ليس سائناً بل فيه قوى مركزية لا يجب عبادتها ولكن لا بد من أخذها في الحسبان.

ليس في العراق شأن داخلي من تعيين رئيس الوزراء الى تعيين عمال البلديات، لذلك عندما تطرح واشنطن أو العواصم الأوروبية نصائح في الشأن العراقي يجب أن تأخذها القيادات العراقية على محمل الجد وأن لا تحولها الى تهريج انتخابي واستعراضات اعلامية داخلية حتى ولو كانت تتعلق بالحشد الشعبي كما جاء في تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال مؤتمر صحفي مع رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، حيث بدأ ماكرون داعماً لوحدة العراق بطريقة ألزمت بارزاني بتأكيد احترامه قرار المحكمة الاتحادية الرافض لأي عملية انفصال، وانتهى المتحدثان عن نقطة واحدة هي الالتزام بالدستور الذي يجمع الانفصال كما يجمع امتلاك الأحزاب لقوات مسلحة، طبعاً الإشارة الفرنسية كانت شاملة وهي تعني قوات الأحزاب الكردية بنفس الدرجة المقصود بها الشيعية، ففي أزمة كركوك تبين بوضوح الإدارة الحزبية لوحداث البيشمركة، لكن فرنسا الوسيطة المعنية بحل مشاكل بغداد وأربيل تعرف أن وجود قوات تركمانية تحمل اسم الحشد في مقابل قوات كردية لن يسهل مهمتها.

يمكننا القول للعالم يومياً، إن الفصائل المسلحة تخضع جميعها لهيئة الحشد الشعبي لكن أي مراقب أجنبى يمكنه بسهولة اكتشاف الانتماء السياسي لكل فصيل، والقادة السياسيون للفصائل يتفخرون بقيادتهم لفصائل عسكرية، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار التنوع القومي والطائفي للقوى المسلحة التي تنتشر في المناطق المتنازع عليها سكنون أمام خلطة متفجرات لا تهدد فقط بإبغال مواجعة تخرب الوساطة الفرنسية وإنما تهدد أيضاً بتفجير نزاع مع القوات الامريكية المنتشرة في نفس المناطق والمتجهة للتوسع في تواجدها لتحقق ما اقترحتة واشطن قبل انسحابها نهاية ٢٠١٦، حيث أراد الأمريكان الإبقاء على قواعد لقواتهم في المناطق القلقة أمناً وعندما استعصى الأمر اقترحوا تواجدهم في شريط المناطق المتنازع عليها، وهو ما لم يتحقق آنذاك، لكن الحرب مع داعش حققته، لقد كانت تلك أيضاً رغبة امريكية جاءت على شكل نصيحة لم يستمع لها العراقيون.

إن محاولات تصوير الدمج الحقيقي للمتطوعين في الحشد بالقوات الأمنية العراقية على أنه تخلي عن هؤلاء المقاتلين الأبطال وتجاهل لتضحياتهم، هو خلط سياسي خبيث يريد به الساسة سرقة فتوى المرجعية لتشكيل قوات حزبية لفرص إرادات سياسية، وهو أسلوب تعتمدته قوى سنية وكردية ومسيحية وشمونية وتركمانية.

يمكن تجاهل كل النصائح والرغبات والتهديدات العلنية والمبطنة للقوى الغربية والذهاب الى العناد المطلق، لكن علينا توقع نتائج مشابهة لما حدث من عناد على خروج آخر جندي أمريكي وخوض مزيد من المعارك وهدم مدن أخرى وظهور داعش جديدة، أو الذهاب فعلاً نحو إعادة هيمنة كل القوى المسلحة للمكونات والأحزاب واخضاعها للدولة فعلاً.



يمكننا القول للعالم يومياً، إن الفصائل المسلحة تخضع جميعها لهيئة الحشد الشعبي لكن أي مراقب أجنبى يمكنه بسهولة اكتشاف الانتماء السياسي لكل فصيل.

تشكل الأساطير التاريخية والثقافية، أداة فعالة في ترسانة الدولة للسيطرة والهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويعكس ذلك فإن الدولة تقع في فخ التصنع والتشويق إذا ما تجاهلت استحضر الأساطير، خصوصاً في فترات التغيرات الاجتماعية الكبرى، إن تفحص عملية بناءات وتشكل الدولة في العراق الحديث مابعد العام ٢٠٠٣ تلك العملية غير المكتملة لحد الآن، نرى أن المجتمع العراقي والنخب السياسية لم تتبن نموذجاً مشتركاً للمجتمع السياسي، هناك نماذج تنازعية في ما يتعلق بهذا النسق، لكون العراق محكوم الآن بسلسلة من الأحزاب الائتلية والطائفية والدينية والقومية، وهذه المؤسسات تخضع الى مجالات ايديولوجية متباينة ومتعددة في المجال السياسي وضعف واضح وهشاشة للجماعات الليبرالية والعلمانية. فضلاً عن ذلك أن الجماعات أو المكونات العراقية بغض النظر عن القومية والدين والطائفة والائتية والخيارات الايديولوجية، لا تمتلك شراكة ثقافية/أيقونة رمزية- رأسمال سياسي تجمع عليه، فهي تعيش في فضاءات وانغلاقات ثقافية وهذا يفسر جزءاً من المشكلة في عدم استقرار المجتمع العراقي سياسياً واقتصادياً، كما أن غياب المجتمع السياسي يرتبط بغياب هوية جماعية مؤسسة للدولة السياسية العراقية، حيث أن إعادة انتاج أي حدث أو رمز تاريخي يؤدي الى تصدع العقد الاجتماعي العراقي.

لنأخذ (شخصية عبد الكريم قاسم) ونرى حجم التشويق والتوليدات في الذاكرة التاريخية العراقية، ففي اللحظة التي تحتفل الجماعات اليسارية والديمقراطية بثورة عبدالكريم قاسم تكون جماعات المكونات الدستورية تنصب التعازي بانقلاب قاسم الموسوي ومجزرة القصر التي راح ضحيتها الملك والملكة العجوز والأميرات قتل وسلط وبنر الأعضاء، في حين توهم الجماعات القومية عبد الكريم بالشعبوية والإقليمية وانتهاك القانون والمكتاتورية الفردية.

شيطنة الآخر

تكشف خطوط التقاطع والإنصال بين الجماعات العراقية قترياً وتاريخياً، فضلاً عن الخزون الثقافي في الذاكرة العراقية، حيث لم يخضع للتفحص النقدي وهو أحد عوامل الفشل التاريخي في حل الاختلاف السياسي واشتغال الأليات الايديولوجية عبر شيطنة (الأخر) العراقي وتأجيح الذاكرة التاريخية والفقهية والتي تحفظ بقوتها الشيعية حيث تتوالد داخل الهيئات الجمعية الشعبية. إن النخبة السياسية العراقية والنخب الثقافية (اعادت) وتعيد هشاشة المجتمع العراقي القائمة على العلاقات العصبوية والمجتمع الأهلي والمذهبية والاوقامية والتي تحولت الى بنية مؤسسية داخل المجتمع والدولة، وهذا دليل على فقدان المشروع السياسي العراقي القدرة على انشاء مجتمع مدني وسياسي حديث وضعف الاندماج المجتمعي.

إن الذاكرة النابية أو التي تقسم بعدم معرفة الآخر هي انتاج السريبات القومية العربية، حيث لعبت هذه الايديولوجية دور العامل المركزي في تنف الاختلافات وتعين الثقافات ومارست العنف المنظم، وكذلك فشل ظهور الدولة أدى الى أن كل جماعة من الجماعات العراقية أنست شرانها الايديولوجية وضعفها الخاصة ومنظرها التكويني، لذا فإن الذاكرة التركيبية بين الجماعات العراقية، تمثل انتاجاً للقيمة الرمزية للمجتمع، حيث نرى أن الجماعات المتباينة والمختلفة طول مسار تاريخ الدولة العراقية كانت تحاول احتكار الخطابات والسياسات والستراتيجيات الثقافية والبرامج للسيطرة على انتاج القيم والحقوق والمنافع العامة، فضلاً عن ذلك انتاج المعنى وبخاصة في التركيبات الطائفية والقومية والاثنية داخل سيرورات التصنيف والتمثيل.

إن هذه سرديات الذاكرة التركيبية الحالية تجسد الفشل الأخلاقي والحضاري العميق الجذور داخل بنية المجتمع العراقي، حيث أنها تشكل القسم الاكبر من التاريخ المكتوب في العقل الجمعي، هذه السرديات منظمة بمهارة فائقة، وتخترق تكوين العقل الجمعي.

الخروج من الهوية المركزية

بناء أساطير وسرديات للذاكرة العراقية مشروع سياسي تأسيسي مروهون بتغيير الحقل السياسي العراقي، وتجاوز العناصر الطوطمية في تاريخ الثقافة العراقية، وتحديث المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وفتح حوار عقلاني تنويري لاستيعاب الآخر ولطبعية الجماعات والمكونات العراقية واستخدام المناهج العرفية الجديدة وسلسلة المقولات والمفاهيم الحديثة ونقد الجذور النظرية والعرفية للكتابات المنتجة داخل تعديلات النظام الثقافي العراقي، هو الدور السياسي الموضوعي الأول لإنهاء شكل من اشكال الرؤية الاحادية المؤسساتية الثقافية والايديولوجية والسياسية.

وهذا دليل على فقدان المشروع السياسي العراقي القدرة على انشاء مجتمع مدني وسياسي حديث وضعف الاندماج المجتمعي. إن الذاكرة النابية أو التي تقسم بعدم معرفة الآخر هي انتاج السريبات القومية العربية، حيث لعبت هذه الايديولوجية دور العامل المركزي في تنف الاختلافات وتعين الثقافات ومارست العنف المنظم، وكذلك فشل ظهور الدولة أدى الى أن كل جماعة من الجماعات العراقية أنست شرانها الايديولوجية وضعفها الخاصة ومنظرها التكويني، لذا فإن الذاكرة التركيبية بين الجماعات العراقية، تمثل انتاجاً للقيمة الرمزية للمجتمع، حيث نرى أن الجماعات المتباينة والمختلفة طول مسار تاريخ الدولة العراقية كانت تحاول احتكار الخطابات والسياسات والستراتيجيات الثقافية والبرامج للسيطرة على انتاج القيم والحقوق والمنافع العامة، فضلاً عن ذلك انتاج المعنى وبخاصة في التركيبات الطائفية والقومية والاثنية داخل سيرورات التصنيف والتمثيل.

إن هذه سرديات الذاكرة التركيبية الحالية تجسد الفشل الأخلاقي والحضاري العميق الجذور داخل بنية المجتمع العراقي، حيث أنها تشكل القسم الاكبر من التاريخ المكتوب في العقل الجمعي، هذه السرديات منظمة بمهارة فائقة، وتخترق تكوين العقل الجمعي.

الدولة غير المكتملة أو الالا دولة

الإخفاق في إنشاء سردية للهويات والذاكرة المؤسسة

للمخيل السياسي العراقي



■ يوسف محسن

تحاول احتكار الخطابات والسياسات والستراتيجيات الثقافية والبرامج للسيطرة على انتاج القيم والحقوق والمنافع العامة، فضلاً عن ذلك انتاج المعنى وبخاصة في التركيبات الطائفية والقومية والاثنية داخل سيرورات التصنيف والتمثيل.

إن هذه سرديات الذاكرة التركيبية الحالية تجسد الفشل الأخلاقي والحضاري العميق الجذور داخل بنية المجتمع العراقي، حيث أنها تشكل القسم الاكبر من التاريخ المكتوب في العقل الجمعي، هذه السرديات منظمة بمهارة فائقة، وتخترق تكوين العقل الجمعي.

شيطنة الآخر

تكشف خطوط التقاطع والإنصال بين الجماعات العراقية قترياً وتاريخياً، فضلاً عن الخزون الثقافي في الذاكرة العراقية، حيث لم يخضع للتفحص النقدي وهو أحد عوامل الفشل التاريخي في حل الاختلاف السياسي واشتغال الأليات الايديولوجية عبر شيطنة (الأخر) العراقي وتأجيح الذاكرة التاريخية والفقهية والتي تحفظ بقوتها الشيعية حيث تتوالد داخل الهيئات الجمعية الشعبية. إن النخبة السياسية العراقية والنخب الثقافية (اعادت) وتعيد هشاشة المجتمع العراقي القائمة على العلاقات العصبوية والمجتمع الأهلي والمذهبية والاوقامية والتي تحولت الى بنية مؤسسية داخل المجتمع والدولة، وهذا دليل على فقدان المشروع السياسي العراقي القدرة على انشاء مجتمع مدني وسياسي حديث وضعف الاندماج المجتمعي.

إن الذاكرة النابية أو التي تقسم بعدم معرفة الآخر هي انتاج السريبات القومية العربية، حيث لعبت هذه الايديولوجية دور العامل المركزي في تنف الاختلافات وتعين الثقافات ومارست العنف المنظم، وكذلك فشل ظهور الدولة أدى الى أن كل جماعة من الجماعات العراقية أنست شرانها الايديولوجية وضعفها الخاصة ومنظرها التكويني، لذا فإن الذاكرة التركيبية بين الجماعات العراقية، تمثل انتاجاً للقيمة الرمزية للمجتمع، حيث نرى أن الجماعات المتباينة والمختلفة طول مسار تاريخ الدولة العراقية كانت تحاول احتكار الخطابات والسياسات والستراتيجيات الثقافية والبرامج للسيطرة على انتاج القيم والحقوق والمنافع العامة، فضلاً عن ذلك انتاج المعنى وبخاصة في التركيبات الطائفية والقومية والاثنية داخل سيرورات التصنيف والتمثيل.

إن هذه سرديات الذاكرة التركيبية الحالية تجسد الفشل الأخلاقي والحضاري العميق الجذور داخل بنية المجتمع العراقي، حيث أنها تشكل القسم الاكبر من التاريخ المكتوب في العقل الجمعي، هذه السرديات منظمة بمهارة فائقة، وتخترق تكوين العقل الجمعي.

العقلية الدوغمائية والتفرد والتسلط وممارسة نقد جزئي للتركيبات السياسية الاقصائية التي هيمنت على الثقافة العراقية ضمن مرحلة تاريخية طويلة وبناء دولة القانون لإضعاف تأثير القيادة السياسيين والدينيين التقليديين واحداث ترجمات وأسمالية يمكن أن تؤدي بورا وطاقنيا وعملاً سياسيا وفكريا واجتماعيا في قيام عناصر الفصل بمختلف اشكاله في المجتمع التي تمثل جسر الزاوية في بناء اسناق ثقافية، فضلا عن المكانة التاريخية للمثقفين في تشكيل المشهد الفكري العراقي بالشاركة مع الفكر التنويري العالمي وممارسة الدور النقدي للمؤسسات الرائدة في النهج السياسي والاجتماعي العراقي وفي انتاج الافكار والتصورات واعادة بناء المجال المجتمعي للرؤية الثقافية وذلك لتجاوز الانشقاقات السياسية والدينية والقومية للمجتمع العراقي لتسيهم المؤسسات السياسية في إعادة تماسك الأفراد والجماعات.

مفاهيم التسامح والذي هو مجرد نسوية مؤقتة نحو الاعتراف المتبادل بالوجود البشري وعدم احتكار المشروعية والاعتراف بالآخر كشريك فاعل وتأسيس ثقافة وطنية عراقية ثقافة تنويرية عقلانية داخل بنى تقليدية بدون البات الحذف والصهر للثقافات الفرعية التي تمثل المكونات التاريخية للمجتمع العراقي، سواء الصابئة أم الثقافة الكردية أم الايزيدية أم الكلدانية أم الثقافة السنية أم الشيعية أم العلمانية أم الليبرالية الحديثة. كمرحلة اولية يتطلب العمل تحقيق قطعية معرفية مع الرؤية الاحادية القائمة داخل النظام الثقافي العراقي والانتقال من الثقافة المؤسساتية المركزية الى النظام الثقافي التعددي لادماج المكونات التاريخية والاجتماعية وفتح حوار عقلاني تنويري لاستيعاب الآخر ولطبعية الجماعات والمكونات العراقية واستخدام المناهج العرفية الجديدة وسلسلة المقولات والمفاهيم الحديثة ونقد الجذور النظرية والعرفية للكتابات المنتجة داخل تعديلات النظام الثقافي العراقي، هو الدور السياسي الموضوعي الأول لإنهاء شكل من اشكال الرؤية الاحادية المؤسساتية الثقافية والايديولوجية والسياسية.

إن هذه السرديات منظمة بمهارة فائقة، وتخترق تكوين العقل الجمعي.

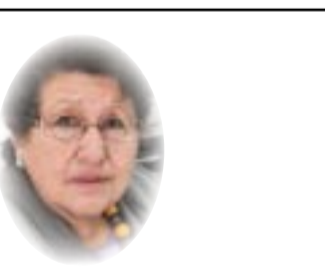
شيطنة الآخر

تكشف خطوط التقاطع والإنصال بين الجماعات العراقية قترياً وتاريخياً، فضلاً عن الخزون الثقافي في الذاكرة العراقية، حيث لم يخضع للتفحص النقدي وهو أحد عوامل الفشل التاريخي في حل الاختلاف السياسي واشتغال الأليات الايديولوجية عبر شيطنة (الأخر) العراقي وتأجيح الذاكرة التاريخية والفقهية والتي تحفظ بقوتها الشيعية حيث تتوالد داخل الهيئات الجمعية الشعبية. إن النخبة السياسية العراقية والنخب الثقافية (اعادت) وتعيد هشاشة المجتمع العراقي القائمة على العلاقات العصبوية والمجتمع الأهلي والمذهبية والاوقامية والتي تحولت الى بنية مؤسسية داخل المجتمع والدولة، وهذا دليل على فقدان المشروع السياسي العراقي القدرة على انشاء مجتمع مدني وسياسي حديث وضعف الاندماج المجتمعي.

إن الذاكرة النابية أو التي تقسم بعدم معرفة الآخر هي انتاج السريبات القومية العربية، حيث لعبت هذه الايديولوجية دور العامل المركزي في تنف الاختلافات وتعين الثقافات ومارست العنف المنظم، وكذلك فشل ظهور الدولة أدى الى أن كل جماعة من الجماعات العراقية أنست شرانها الايديولوجية وضعفها الخاصة ومنظرها التكويني، لذا فإن الذاكرة التركيبية بين الجماعات العراقية، تمثل انتاجاً للقيمة الرمزية للمجتمع، حيث نرى أن الجماعات المتباينة والمختلفة طول مسار تاريخ الدولة العراقية كانت تحاول احتكار الخطابات والسياسات والستراتيجيات الثقافية والبرامج للسيطرة على انتاج القيم والحقوق والمنافع العامة، فضلاً عن ذلك انتاج المعنى وبخاصة في التركيبات الطائفية والقومية والاثنية داخل سيرورات التصنيف والتمثيل.

إن هذه سرديات الذاكرة التركيبية الحالية تجسد الفشل الأخلاقي والحضاري العميق الجذور داخل بنية المجتمع العراقي، حيث أنها تشكل القسم الاكبر من التاريخ المكتوب في العقل الجمعي، هذه السرديات منظمة بمهارة فائقة، وتخترق تكوين العقل الجمعي.

قضية المناقشة



المضمون الاجتماعي الواضح على جدول أعمال المرحلة، ولم نجد نفسها مضطرة. لأي سبب من الأسباب، على التراجع عن هذه الأهداف أمام ضغط اليمين الديني، ولم تكن مضطرة أيضاً لخوض معاركها الكبرى على أرضيتها، وهي تجذب إليها غالبية القوى الاجتماعية والديمقراطية في المجتمع المصري، هذه القوى التي يستهين بعض المثقفين بقدرتها على التكتاف والنضال والعمل المشترك والجرأة على التفكير من خارج الدين، وهي المدينة بشكل فطري سليمة هؤلاء الذين كانوا قد بلوروا الشعار الرئيس للثورة الوطنية الكبرى في عام ١٩١٩ "الدين لله والوطن للجميع". التفكير من خارج الدين هو ما يخالفه هؤلاء المثقفون الذين اخشروا إبقاء المعركة مع اليمين الديني. المسنود امبريالياً، إبقائها على أرضه هو فتكون النتيجة المنطقية أن يظل هو الأقوى بأمواله ومرجعياته، وتظل الرؤية الموضوعية العلمية التاريخية للدين هشة هامشية وعاجزة عن الانتشار من أجل تغيير الوعي، وإزاحة الوعي الزائف الذي ساعدت في انتشاره سياسات الليبرالية الجديدة، وثقافتها التجارية الاستهلاكية البائسة التي لم تتسبب في انتشار الجوع الحادي فحسب، وإنما أضافت إليه الجوع الروحي والثقافي، فضلاً عن الانحطاط الأخلاقي. إن المثقفين والفقراء مدعون لمواجهة التطرف، مدعون أيضاً للتعامل مع الجذور الاجتماعية الاقتصادية الفكرية لنشأتها كبدل عن التحرش، وهي قضية محورية تضع مسألة استخدام الدين في هذا الصراع في مكانها الصحيح من الصراع الأشمل ضد الرأسمالية الاحتكارية التي ولدت منها الإمبريالية، والتي هزمت حركة التحرر والحقت بلدانها بمشروعات التبعية الشاملة اقتصادياً وثقافياً باسم العولمة.

التفكير من خارج الدين

نجح المشروع السياسي الثقافي للرأسمالية الاحتكارية في فرض صراعات الهوية في منطلقاتها، وتهيمش كل من الصراع الوطني والصراع الاجتماعي. ولبيل هذا النجاح هو اندلاع الحروب والطائفية والدينية والعرقية في كل من العراق وسوريا واليمن وليبيا، وهي البلدان التي تدفقت عليها الأسلحة والمقاتلون المرتزقة من كل أنحاء العالم رافعين الرايات الدينية، والإعلاء من شأن الهويات الصغرى ما تحت القومية على حساب الهوية الوطنية واستبدال التضامن بين الشعوب ضد الإمبريالية والصهيونية بالوخة الدينية أو الطائفية التي من شأنها التعطيم على الاستغلال الطبقي والنزعات العنصرية لتكون إسرائيل هي الرابحة في المنطقة فتتصلب وتتجول بحرية في الأرض الفلسطينية التي اغتصبها واحتلتها، وتتكلم بشعبها وتواصل بناء المستوطنات وهدم بيوت الفلسطينيين وطرد المزيد منهم، وغنى عن البيان أن كل ما حدث لنا استند إلى نواطر الرجعية العربية مع المشروع الامبريالي.

والملت الرأسمالية الاحتكارية مشروعها الإمبريالي، وهو عنوان أزمتها الكبرى .بأموال النفط العربي من دول الخليج، وأبرز مثال على ذلك هو نصف الترابيون من الدولارات (٥٠٠ مليار) والتي دفعتها السعودية لتراسب خلال زيارته على العراق مايو/ أيار الماضي. وتقصص هذه الحقائق بوضوح بالغ عن نجاح هذا المشروع الرجعي والمتوحش في إرساء مجموعة من الركائز للانطلاق منها إلى المرحلة الجديدة التي تقوم على تقنين الدول الوطنية إلى كائنات صغرى على أساس الهويات الصغرى فيتها يتحكم فيما هيوية بينها وتنسى تماماً مفهوم الدولة الوطنية والعدو المشترك الذي كان إسرائيل والصهيونية في الماضي القريب، وأصبح

لييسار در

والحريات العامة وحقوق الإنسان، فالدستور مازال حبراً على ورق، لم تقدم الحكومة ومجلس النواب على تحويل مواده ويونده إلى قوانين نافذة والقوانين القيدية للحريات العامة والتي تنتهك حقوق الإنسان مازالت قائمة، بل وأضيف إليها قوانين جديدة . المحور الثالث، القانون الخاص بتنظيم الانتخابات الرئاسية وما يفرضه من شروط وقيود، أهمها أن يكون من أصحاب الملايين، فالحد الأقصى الذي حدده القانون (مادة٢٢) كل مرشح هو "عشرين مليون جنيه" هو في الواقع الحد الأدنى لأي معركة انتخابية تمتد من الإسكندرية إلى سيناء إلى أسوان، ولكن المشكلة أن القانون ألزم أي مرشح ألا يتجاوز ما يتلقت من تبرعات نقدية أو عينية من الأشخاص الطبيعيين المصريين نسبة ٢٪ من الحد الأقصى المقرر للانفاق في الحملة، أي أن المرشح يتحمل النصيب الأكبر في الإنفاق على الحملة . ولم تكف الجهات الرسمية الداعمة للرئيس السيسي بكل ذلك، وأصبح للمخاضين على الآن، ويصير النظر عن عدم الرضا الشعبي عما تحقق في فترة ولاية السيسي الحالية، فظهرت فجأة حملة "علشان نبنيها" وأصبح لها مقرات في كل محافظات مصر، وعقدت مؤتمرات جماهيرية وقامت بجولات في المصانع والشركات الحكومية والخاصة، وطبعت استمارات يوقع عليها المواطنين، تؤيد انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي لفترة ثانية، كل ذلك قبل فتح باب الترشيح ومعرفة أسماء المرشحين، وما إذا كان الرئيس عبد الفتاح السيسي سيتقدم بالترشيح أم لا، والأهم من ذلك مخالفة المادة (١٨) من قانون الانتخابات الرئاسية، التي تحظر الدعاية الانتخابية قبل إعلان القائمة النهائية للمرشحين. وفي ظني أن الذين يديرون هذه الحملة للرئيس عبد الفتاح السيسي يسبون إليه بدلاً من جلب الدعة له، فعندما يقدم أنصار الرئيس على خرق القانون بهذا الوضوح فسيحفل الرأي العام الرئيس مسؤلية هذا التصرف الإحمق، ولن يستطيع الرئيس القول إنه لا علاقة له بما يجري، فألومر تتم علانية وعلى رؤوس الأشهاد كما يقولون، وهو وحده الذي يملك أن يوقف هذا العبث... إن أراد .

حسين عبد الرازق

والتشريعي الوحيد في مصر . وساعده في هذا التخفيف للحياة السياسية الضعف والخمول الذي أصاب الأحزاب السياسية وتنصل قادة أحزاب رئيسية بين الانتماء للمعارضة، بمقولة تعارض ما نراه في غير صالح الوطن والمواطن ويؤيد ما يحقق مصلحة الوطن والمواطن، متجاهلين، عدداً، أن الرئيس عبد الفتاح السيسي وحكومته ينفذان سياسات اقتصادية واجتماعية محددة واضحة، هي استمرار ورشنة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة العونة الأمريكية اللطيفة في مصر منذ عام ١٩٧٤، والتي أدت لتوقف وترجع التنمية الزراعية والصناعية وارتفاع نسب الفقر والبطالة وشيوع الفساد، وكانت أحد أهم أسباب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وموجتها الثانية في ٢٠ يونيو ٢٠١٣، وأن هذه الأحزاب تملك برنامجاً بديلاً لبرنامج الرئيس وحكومته، وتمسك هذه الأحزاب ببرنامجها، للمرحلة الانتقالية الحالية، يجعلها على وجه القطع في مواقع المعارضة . نفس الأمر بالنسبة للأوضاع السياسية وقضية الديمقراطية